



تحليل سياسات

قرار الحكومة المصرية بالرفع الجزئي لدعم المحروقات: تعميق الأزمة أم خطوة باتجاه حلها؟

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي | أغسطس 2014

قرار الحكومة المصرية بالرفع الجزئي لدعم المحروقات: تعميق الأزمة أم خطوة باتجاه حلها؟

سلسلة: تحليل سياسات

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي | أغسطس 2014

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2014

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 - منطقة 66

الدفنة

ص. ب: 10277

الدوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

www.dohainstitute.org

1	مقدمة
1	الجدل بشأن الدعم
3	صدمة قرارات رفع الأسعار وردود الفعل عليها
8	ظلال انتفاضة 1977: مخاطر تفاقم الفقر والتهميش الاقتصادي
10	علاج الاختلالات في المالية العامة أم تعديل النموذج الاقتصادي؟
12	هل يعبر السيسي المأزق أم تواجهه انتفاضة خبز أخرى؟
14	مصادر ذات أهمية في الموضوع

مقدمة

عندما بدأ شهر رمضان، الذي يعد بالنسبة إلى المصريين من بين أكثر المواسم التي يزداد فيها الشعور بوطأة الوضع الاقتصادي المتدهور، خرجت حكومة الدكتور إبراهيم محلب بحزمة من قرارات تقضي برفع الدعم الجزئي عن المحروقات، وتعديل تسعيرة الشرائح السبعة للمحاسبة على استهلاك الكهرباء، تدريجيًا لمدة خمس سنوات، اعتبارًا من 1 تموز/ يوليو 2014 وحتى 1 تموز/ يوليو 2018، وزيادة قيمة الضريبة على عدد من السلع الأخرى. جاء وقع القرارات صادمًا؛ إذ حفّز موجةً من الغلاء أثارت معها موجةً من السخط الجماهيري والانتقادات الحادة.

تصرّ حكومة محلب على أنّ هذه القرارات لا مناص منها، فهي - في نظرها - الحل الناجع لمشكلة عجز الموازنة المزمّن، وأنّ ما يواجهه الاقتصاد من جراء اختلالات المالية العامة قد حان وقت علاجه بقرارات قاسية. وعلى حد قولها: لم يعد بإمكان الاقتصاد المصري تحمّل المزيد من الضغوط. وقد دافع محلب عن هذه القرارات، إذ إنّ عوائد المتحصل من رفع أسعار المحروقات والكهرباء وزيادة الضرائب على بعض السلع الترفيهية سيوجّه للخدمات العامة، وبخاصة الصحة والتعليم. ويأتي هذا من دون إفصاح عما ستتخذه الحكومة من إجراءات لمواجهة الانكماش المتوقع، أو كيفية ضبط الأسواق وتعويض الفقراء من تبعات موجة الغلاء.

الجدل بشأن الدعم

ليس هناك من خلاف كبير حول اختلال المالية العامة للدولة، وتقدير ما تنتجه من مخاطر تدفع بالاقتصاد نحو الهاوية. لكن ثمة خلاف بشأن تفاصيل علاج هذه الأزمة التي تعود جذورها إلى فترة حكم الرئيس الأسبق محمد أنور السادات، وتعاضمت مع حكم حسني مبارك، وبلغت في سنواته الأخيرة حدودًا غاية في الخطورة عندما وصلت معدلات الاستدانة المحلية والخارجية سقوفًا حرجة. كما فاقمها التراجع الاقتصادي بسبب حالة عدم الاستقرار في ما بعد خلع مبارك، فقفزت معدلات الاستدانة مرة أخرى قفزات عالية جدًا.

وعلى الرغم من أنّ خبراء الاقتصاد طالما حذروا من خطورة هذه الأزمة، فقد نشأ ما يشبه الإجماع في ما بينهم على ضرورة إعادة النظر في منظومة الدعم. لكنّ الاختلافات لا تزال عميقة بين فريقين: فريق حكومي، ومعه مجموعة من رجال الأعمال المؤثرين في القرار الاقتصادي، والذي يرى ضرورة وضع قرارات تقشفية عاجلة مع برنامج تحفيز اقتصادي يتزامن مع ذلك، يتركز علاجه على المسائل المالية وحسب. وينتمي الفريق الآخر في أغليبيته إلى المعارضة ذات الميول الاجتماعية وخبراء المؤسسات البحثية، والذي يرى في الخيار الأول مجرد إعادة انتاج لخيارات قديمة بائسة لم يتعاف الاقتصاد المصري إثرها، مفضلين برنامج إنماء اقتصادي قائم بالأساس على مكافحة الفقر، وخلق الوظائف، وتكوين بنية اقتصادية متوازنة غير محابية لرجال الأعمال والمستثمرين وغير منتجة للاحتكار. وثمة من يراوح بين الفريقين.

تتولد المخاطر السياسية من هذه القرارات بسبب تعلقها مباشرة بقضية الفقر، وتأثيرها البالغ في معيشة قطاع كبير من المصريين يقعون تحت خط الفقر أو قرب حدوده. وتتصاعد هواجس كثيرة من نكوص الحكومة عن التزاماتها الدستورية بتحقيق البعد الاجتماعي للسياسات الاقتصادية، وخلق ضمانات لمنع التهميش الاقتصادي والإفقار.

كانت حكومات مبارك المتعاقبة تُتهم دوماً بإهمال هذا البعد، حتى وصل تعداد المصريين تحت خط الفقر لما يقرب من نصف السكان. وتم كيل الاتهامات لحكومة أحمد نظيف على وجه الخصوص، ومعها المجموعة الاقتصادية المتحلقة حول جمال مبارك، بانتهاج مسار ليبرالي-جديد في وضع السياسات الاقتصادية، أدى - مع اقترانه بمعدلات فساد مرتفعة وسيادة ممارسات نهب المال العام - إلى تكريس نمط من الرأسمالية المتوحشة، كان دأبها تحميل الفقراء كلفة الأزمة الاقتصادية.

أما الحكومات التي أعقبت ثورة 25 يناير فقد وُضعت في مأزق، ووقفت أمام معضلة حقيقية؛ بين ضرورة الاستجابة لمطالب العدالة الاجتماعية تحت ضغط الحراك الثوري وارتفاع الحديث باسم الفقراء، وبين التعاطي مع أزمة المالية العامة الموروثة من حكم مبارك، والمتفاقمة لحدّ ينذر بالعجز التام عن الوفاء بالمطالب الاجتماعية المتصاعدة. ولم يكن مستغرباً أنّ الحل كان دوماً يأتي من قلب الهوة نفسها التي ظلت تعمق الأزمة وتعيد إنتاج مسبباتها؛ الاستدانة.

صدمة قرارات رفع الأسعار وردود الفعل عليها

حاول إبراهيم محلب، عقب قراراته، استباق الهجوم عليه بتبريرها بوصفها تخدم الطبقات الأفقر في المجتمع، قائلاً: "إنّ رفع الدعم جزئياً عن المحروقات والوقود والبنزين يوفّر للدولة 51 مليار جنيه"، موضحاً "أنّ فائض الدعم المرفوع عن المحروقات سيتم استغلاله على الملفات الأكثر احتياجاً"، مشيراً إلى "توزيعها كما يلي: 22 ملياراً في الصحة والتعليم، و 10 مليارات للحد الأدنى للأجور، وزيادة المعاشات بمقدار 12 مليار جنيه، و 5.7 مليارات للضمان الاجتماعي"¹.

تشير الأرقام الرسمية إلى ارتفاع عجز الموازنة المصرية الجديدة بعد تطبيق حزمة الإصلاحات إلى 288 مليار جنيه مصري بما يبلغ 12.6 في المئة، بتحسّن طفيف عن الموازنة السابقة التي تجاوز فيها العجز 14 في المئة. كما وصلت الديون الداخلية والخارجية إلى نحو تريليوني جنيه مصري، في الوقت الذي بلغت فيه نسبة التضخم إلى 10.6 في المئة، وهي نسبة مرتفعة تدفع باتجاه انهيار قيمة العملة المحلية وقدرتها الشرائية في ظل تنامي معدلات الأسعار².

¹ القناة الأولى للتلفزيون المصري، فيديو المؤتمر الصحفي لرئيس الوزراء، 5 تموز/ يوليو 2014 (تمت مطالعته في 16 تموز/ يوليو 2014)، انظر:

<http://www.youtube.com/watch?v=Fnwd2jyIIjc>

² عطية نبيل، "الحكومة المصرية تدرس قرارات اقتصادية صعبة لإصلاح الموازنة العامة"، بي بي سي عربي، 25 حزيران/ يونيو 2014 (تمت مطالعته في 16 تموز/ يوليو 2014)، انظر:

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2014/06/140625_egypt_president_budget_refusal.shtml

أرقام تتداول بشأن قضية دعم المحروقات

- "عجز الموازنة سيتعدى 300 مليار جنيه، من 3 سنوات كان الدين تريليون من العشرة، والموازنة الجديدة كانت هتخلي الدين 300 مليار، وكان الدعم 51%". "قرار تحريك الأسعار لمواجهة تخفيض الدعم قد لا يناسب التوقيت، ويضر بشعبيتي، ولكن اتخذته لإنقاذ الوطن، والدولة بتدفع 600 مليون جنيه فوائد للدين الحالي، والمرتبات يوميًا 600 مليون أيضًا، والدعم في حدود 400 مليون يوميًا". (من خطبة لعبد الفتاح السيسي في ذكرى العاشر من رمضان).
- بلغ الدين العام 2.2 مليار جنيه مصري (الدولار الأميركي يعادل 7.15 جنيهات)، وتبلغ خدمته المقطعة من الميزانية 200 مليار جنيه لسداد الفوائد وحدها.
- دعم الطاقة: كان يحصل نحو 40 مصنعًا عام 2007 على إجمالي 65% من الطاقة المدعومة التي يستهلكها القطاع الصناعي، على الرغم من أن مساهمة تلك المصانع في الناتج الصناعي تقدر بـ 20%، وفي التوظيف الصناعي 7%. (حسب مذكرة قضائية).
- تزايدت نسبة السكان الذين يقعون تحت خط الفقر في مصر من 16.7% في عام 1999-2000 إلى 21.6% في عام 2008-2009، وهو العام ذاته الذي بلغ فيه معدل النمو نسبة غير مسبوقه قاربت 8%. (تقرير عن التفاوت).
- ثمة توقع بأن تخفيض الدعم على الدولار سيدفع بأسعار المحاصيل الزراعية لترتفع بنسبة الثلثين، بينما سترتفع أسعار الكهرباء المستخدمة في ري الأراضي بنسبة 30% لتصل إلى 17.5 قرشًا للكيلو وات/ ساعة، بدلًا من 11.25 قرشًا، وسيؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج الزراعي للفدان إلى 2106 جنيهات، بدلًا من 1560 جنيهًا. (توقعات إحدى روابط الفلاحين المصرية).
- بلغت مخصصات البعد الاجتماعي في الموازنة الحالية 431 مليار جنيه؛ أي نحو 55% من إجمالي الإنفاق العام. (تصريح حكومي).
- ستوفر الزيادة في أسعار الوقود والكهرباء 51 مليار جنيه، وسوف يجري ضخ 22 مليار جنيه منها في قطاعي الصحة والتعليم. (رئيس الوزراء إبراهيم محلب)

لكنّ الرأي العام أبدى غضبه سريعًا تجاه هذه القرارات، وتشكلت مواقف سياسية مناهضة لها اعتبرتها استمرارًا لسياسات مبارك، ووجهت أبرز الأحزاب والحركات السياسية على اختلاف اتجاهاتها الأيديولوجية

النقد الشديد لهذه القرارات³. وكان من أبرزها مجموعة من الأحزاب الجديدة التي نشأت بعد الثورة؛ فحزب المصريين الأحرار، الذي أعرب عن قلقه من هذه الخطوة، بيّن أنه مع تأييده بصفة عامة لإصلاح منظومة الدعم كي يتوجه للفئات الأكثر احتياجًا، ولتوزيع دعم نقدي على غير القادرين لتجنّب حصول الأكثر حظوة وغنى على هذا الدعم، فإنّ هناك ضرورة لرفع الدعم الذي يحصل عليه الأثرياء، وحذر في الوقت نفسه من حدوث آثار اقتصادية سيئة، وتفاقم التضخم بما يمسّ الفئات الأكثر فقرًا نتيجة للقرارات الأخيرة.

وحتى حزب الحركة الوطنية، وهو المقرب من السلطة، رأى في قرار الحكومة تحميلاً للمواطنين أعباء إضافية، واتهمها بأنها لم تراعى اعتبارات الأمن القومي، واصفًا إياها بالفاشلة. وقال أحد أبرز قياديي الحزب بأننا قد "تحولنا إلى دولة المماليك، فكلما شعرت الحكومة بأزمة، فرضت ضريبة جديدة"، وأنّ قراراتها ستؤدي إلى سخط الناس على الرئيس، ناصحًا بضرورة حل المشكلات تدريجيًا، حتى لا تقضي إلى كارثة. وطالب الحزب الرئيس عبد الفتاح السيسي بالتدخل لحل الأزمة ومساعدة رئيس الوزراء بشأن الزيادات الأخيرة.

أما حزب الدستور ذو التوجه الليبرالي وأحد أبرز أحزاب القوى الثورية المدنية، فقد أصدر بيانًا استنكر فيه "الانحياز الحكومي المطلق للفئات الاجتماعية الأكثر غنى على حساب الفئات الاجتماعية الأكثر فقرًا في التعامل مع ملف الدعم". وبيّن متحدّثه الرسمي وجود ما أسماه "الموقف المبدئي" لدى الحزب في ما يخص هذه القضية بأنّ أي إجراء متعلق بترشيد الدعم لا يجب أن يمسّ الفقراء، وهو ما خالفته القرارات الأخيرة.

³ للتعرف على آراء الأحزاب والحركات السياسية: صفاء عصام الدين وآخرون، "الأحزاب تنتقد زيادة أسعار الوقود وتحذّر من سخط شعبي"، الشروق، 6 تموز/ يوليو 2014 (تمت مطالعته في 16 تموز/ يوليو 2014)، انظر:

<http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=06072014&id=c33f245c-f004-4fb2-bc7f-238874bf3106>

وللمزيد حول ردود الفعل على خطاب الرئيس عبد الفتاح السيسي حول الموضوع: منار محمد، "أحزاب تشيد... وحركة 6 أبريل تنتقد خطاب السيسي في ذكرى حرب العاشر من رمضان"، القدس العربي، 8 تموز/ يوليو 2014 (تمت مطالعته في 16 تموز/ يوليو 2014)، انظر:

<http://www.alquds.co.uk/?p=190478>

وشدّد على طريقة اتخاذ القرارات تدعو للقلق؛ فلا يمكن أن تمر زيادة أسعار البنزين من دون ارتفاعٍ موازٍ في أسعار بقية السلع الأخرى.

أما حزب النور ذو التوجه السلفي، الذي وجه أيضاً انتقادات حادة للحكومة وقراراتها، فوصف زيادة أسعار المواد البترولية بالقرار العشوائي، وشدّد على أنّ الحكومة ما كان لها اتخاذ قرار كهذا من دون البدء بإصلاحات اقتصادية، والتمهيد بمشروعات تنموية تعدّل المنظومة الاقتصادية ولا تدفع نحو زيادة الأسعار.

أما حزب التحالف الشعبي ذو التوجهات الاشتراكية فقد عمد إلى التصعيد المبكر ضد قرارات حكومة محلب برفع الدعم عن الوقود والكهرباء، مهدداً باستخدام وسائل الاحتجاج السلمي التي يراها الحزب "مناسبة" للفترة الحالية، واصفاً القرارات بالمنحازة لمصالح رجال الأعمال ضد الفقراء. واتهم نائب رئيس الحزب، الحكومة بتبني قرارات ضد الطبقات الكادحة، وهي التي كانت تأمل في تحسّن أحوالها بعد انتخاب الرئيس، لافتاً إلى أنّ قرارات رفع الدعم ستبدد من رصيد شعبيته، ووصف حكومة محلب بأنها حكومة تسير على خطى حكومات مبارك.

وبالمقابل، أيّد حزب المؤتمر المقرب من السلطة تلك القرارات، لكنه حذر من تبعات رفع سعر الدولار بالتحديد، كونه سيؤثر في القطاعات المتوسطة والفقيرة بالمجتمع.

أما من بين الأحزاب القديمة، فكان موقف حزب الوفد لافتاً، وهو أحد أحزاب المعارضة الليبرالية التقليدية وأقدمها؛ إذ قال إنّ قرار رفع الدعم كان متوقعاً ولا مفر منه، فالاقتصاد المصري في حاجة لمثلته، لكنّ المشكلة لا تكمن في محتوى القرار بحد ذاته، بقدر ما تكمن في توقيته وطريقة إعلانه؛ فقد خلت من الشفافية، واعتراها التدليس، ففي حين ينفي وزير البترول حدوث أي زيادة سعرية خلال شهر رمضان، يصدر قرار الحكومة "الذي لا يحترم الشعب".

من جانب آخر، أصدر تحالف دعم الشرعية، المقرب من الإخوان المسلمين، بياناً حاداً ضد قرارات حكومة محلب، واصفاً إياها بأنها تستهدف تجويع الشعب المصري ولا سيما الطبقة الفقيرة والأكثر عوزاً، داعياً

جموع الشعب المصري إلى رفض هذه القرارات الظالمة التي تخدم مصلحة رجال الأعمال في المقام الأول ممن أيّدوا الانقلاب على الرئيس المنتخب⁴.

من ناحيتهم عبّر رجال الأعمال عن ارتياحهم لهذا القرار. فقد رحب به نجيب ساويرس أحد أبرز رجال الأعمال المصريين، والمتحدث باسم عائلة ساويرس ذات الاستثمارات العملاقة في صناعة الإسمنت والاتصالات والمقاولات والسياحة وغيرها، وطالب الحكومة بتحرير أسعار الإسمنت وغيره من منتجات الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة - التي تتلقى دعماً حكومياً - لتتأثر الأسعار العالمية، منبهاً إلى ضرورة الإسراع ببرنامج للدعم النقدي إنقاذاً للفقراء⁵.

وعلى المستوى الشعبي، تفاعلت بعض الفئات سريعاً مع القرار معربةً عن استيائها؛ فقد استعرض سائقو سيارات الأجرة "التاكسي" وقائدو سيارات النقل الجماعي "السرفيس" وجمعياتهم غضبهم من القرار، وهددت تلك الجمعيات بالدعوة للإضراب ردًا على عدم رفع أسعار خدماتها بنسب معقولة تناسب الارتفاع في أسعار الوقود وموجة الغلاء. واشتكى سائقو "السرفيس" من ترك الحكومة لهم في مواجهة المواطنين الغاضبين، مكنتية بالإعلان عن رفع قيمة الأجرة بنسبة 10 في المئة، وهي نسبة غير عادلة في رأيهم ولا تعكس تعويضاً مستحقاً؛ فالارتفاع ليس في الوقود بل طال غيره من السلع وبنسب أعلى. وهددت رابطة سائقي التاكسي بالتصعيد، ولمحت إلى تنظيمها مسيرات بـ "التاكسيات" اعتراضاً على النسب التي قررتها محافظة القاهرة على الأجرة المقررة باعتبارها أدنى من الزيادة في الأسعار ولا تستوعبها بأي حال، وهو ما يؤثر سلبياً في معاشهم. ولم تزل قضايا كثيرة عالقة بينهم وبين المحافظة والبنوك بشأن "مشروع التاكسي الأبيض".

⁴ "تحالف دعم الشرعية يدعو لأسبوع "الانقلاب يسحق الفقراء""، رصد، 10 تموز/ يوليو 2014 (تمت مطالعته في 16 تموز/ يوليو 2014)، انظر:

<http://goo.gl/n3Fw4f>

⁵ شيماء فرج، "ساويرس: كل التحية لحكومة محلب لرفعها الدعم عن المواد البترولية"، الدستور، 10 تموز/ يوليو 2014 (تمت مطالعته في 16 تموز/ يوليو 2014)، انظر:

<http://www.dostor.org/640098>

ظلال انتفاضة 1977: مخاطر تفاقم الفقر والتهميش الاقتصادي

يسود بين المعلقين الاقتصاديين اتفاق عام على أنّ نظام الدعم الراهن غير عادل، ومفتقد للرشد الاقتصادي؛ إذ يُوجّه للسلعة دون مستهلكها. ومن لا يعارضون القرار من حيث جوهره، يرون أنّ رفع الدعم عن المواد البترولية مع كونه أمرًا مقبولًا لكن هذا يتوقف على أن يأتي في إطار تنظيمي وضمن برنامج اقتصادي شامل وطويل الأجل، حتى لا يقع الضرر على عاتق الطبقات المتوسطة والفقيرة ومحدودي الدخل. ويرون ضرورة التعجيل بإجراءات جديدة لمكافحة الفقر، أهمها تعديل سياسات توزيع الدعم، ووقف هدره، ودفع الاستثمار الحكومي في مجالات البنية التحتية، خصوصًا مجالات النقل والمواصلات، لمواجهة ما أفرزته السنين الماضية من منظومة بديلة غير كفؤة تستخدم الطاقة بإسراف، وتهدر الدعم، ويتحمل الفقير وحده فسادها وعدم كفاءتها.

لقد نشأ نظام الدعم الراهن في الستينيات من القرن الماضي، وصُمم على نحو لم يأخذ في اعتباره المستويات المختلفة للدخول (ولم تكن وقتها متفاوتة بما يقارن بالحال الراهنة)؛ فلا يضمن ذهاب مخصصاته للمستحقين، ولا يمنع الأغنياء من الاستفادة منه بغير حق. وظلت ممارسات هدر الدعم (ونهبه في كثير من الأحوال) تُفقد النظام الاقتصادي قدرته على خلق التوازن الضروري وتحقيق شيء من العدالة التوزيعية، وتوسع فجوة التفاوت بين فئة المواطنين الأفقر وبين الأغنى. وبقي هذا النظام على حاله منذ عقود؛ فلم تجر عمليات تطوير تحدّد من الهدر، وتمنع توجيه الدعم لغير مستحقه، ولم تحقق نجاحات ملموسة تشعر المواطن المستهدف بأثر الدعم⁶. وكان ارتباط الناس بمنظومة الدعم مرتبطًا باقتصاد الحرب، وتنامي ظواهر الفقر والتفاوت. وكان العبث بالمكونات السعرية لحزمة السلع والخدمات المدعومة يدفع الجماهير للغضب، الذي يبدأ من الإعراب عن الاستياء، وصولًا لما بات يسمى "انتفاضات الخبز".

وكانت الانتفاضة الأشهر هي التي وقعت في 17-19 كانون الأول/يناير 1977، والتي سماها السادات وقتها بـ "انتفاضة الحرامية"، بعدما هدّدت رئاسته، وواجهها بعنف شديد. جاءت الهبة الشعبية ردًا على قيام حكومة ممدوح سالم برفع أسعار البنزين، ما أدى إلى ارتفاع أسعار بعض السلع الأساسية. وما زالت آثار

⁶ من اللافت أنّ هذا النظام قد تبنته عدة دول عربية، وبقي لليوم على حاله. ولعل المتابع للشأن الاقتصادي في الواقع اليمني والسوداني والتونسي يلحظ أنّ قضية رفع الدعم عن المحروقات من القضايا الاقتصادية والسياسية الأكثر سخونة في هذه البلدان التي شهدت هبات جماهيرية واسعة، وحتى بعض بلدان الخليج، ومنها البحرين، اتجهت لرفع الدعم عن المحروقات، على الرغم من الوفرة المالية الكبيرة.

هذه الانتفاضة تشكل الوعي العام نحو ما بات يعرف بـ "ثورة الجوع"، وهو المصطلح الذي تكرر تداوله في سياق الثورة عدة مرات، وحملته البيانات التي تدين القرار، ويرسم أسوأ سيناريوهات الاضطراب مع هذه النوعية من الأزمات التي تضرب الاقتصاد وتضر بمعيشة الفقراء. لقد وقّرت تلك الانتفاضة الدليل على الدور الحاسم الذي يؤديه سعر الطاقة في إشعال الانتفاضات، وتأثيره المتشعب في مجمل الأسعار، كما أبرزت أيضاً كيفية تصرف الجماهير الغاضبة حين ينوء كاهل الطبقة الكادحة وينفذ صبرها، وبخاصة حين يتحدث السياسي ليل نهار عن الرخاء ثم تتفاجأ الجماهير بمزيد من الشقاء المعيشي.

شكلت هذه الانتفاضة وعي مبارك وغلبه التردد طوال عهده (ما عدا سنوات صعود جمال مبارك وتحكم مجموعته في الاقتصاد) عن الاندفاع صوب قرارات شديدة الوطأة كهذه، وكان تردده يحول دون وقوع هبات جماهيرية على خلفية الغلاء. كما قلّ من احتمالات الهبات، اشتداد القبضة الأمنية، وتفتيت الفعاليات الاجتماعية والقوى السياسية. لكن في سنواته الأخيرة، كانت أزمات الوقود عنوناً كبيراً للاضطراب، وبخاصة شح "أنابيب" الغاز، وقتلى طوابيرها، وإلغاء "بنزين 80"، وشح السولار، وكلها أمور كانت تنذر بعواقب كبيرة، وصارت من بين إرهابات ثورة 25 يناير.

بعد إسقاط مبارك، وفي مسار الانتقال خلال الثورة، وقعت أزمات تنذر أكثر من مرة بموجة غضب غير سياسية يشنها الفقراء تحت عنوان "ثورة الجوع"، وظلت أهمها تلك التي ترتبط بواعثها بأزمة الوقود. ففي أيام حكم المجلس العسكري، اندلعت أزمة توازت مع انتفاضة محمد محمود أواخر عام 2011، وحاولت السلطة التهرب منها، وتعمية الجماهير عن الأزمة، معللة إياها بما يجري من أحوال اضطراب وعدم استقرار، واستخدمت الإعلام بكثافة لتأليب الناس على الثورة والثوار مستخدمة ضغط أزمة الوقود، كما تغلّت بعدم دوران عجلة الإنتاج، وكثافة أعمال تهريب الوقود المدعم في ظل انفلات أمني كبير.

أما إبان حكم الرئيس محمد مرسي فقد ضربت أزمة كبيرة إمدادات الوقود، على نحو أكبر مما حدث أيام المجلس العسكري، وتفاقت مع قرب حلول صيف 2013 وموسم الحصاد الزراعي. وتكهن العديد من المراقبين بأنّ جزءاً كبيراً من الأزمة كان مفتعلاً، واتهم الفريق المعاون للرئيس مرسي قطاعات بعينها يسيطر عليها عسكريون سابقون وعدد من رجال الأعمال بتأجيج الأزمة، واعتبروها أبرز ممارسات ما يسمى "الدولة العميقة"؛ وهو المصطلح المستورد من التجربة التركية، وصارت توصف به الأجهزة الاستخبارية في تحالفها مع بيروقراطية الدولة وطبقة الهيمنة الاقتصادية والاحتكارات الموروثة منذ أيام مبارك.

لا يجادل المراقبون في كون أزمة الوقود في نهايات عهد مرسي تعد أحد أبرز أسباب الخروج الشعبي ضده، والذي استغلته القوى الانقلابية كغطاء جماهيري، وبنيت عليه حركتها. ولعل أبرز الحكايات التي تم تداولها كانت تلك الخاصة بالتهريب كبير الحجم للمواد البترولية إلى غزة، وما تداولته الصحف عن "مافيا الوقود"، وذلك من دون ذكر عمق الأزمة وكونها هيكلية وقديمة وأن ممارسات التهريب ليست وليدة عهد مرسي⁷.

اليوم، ومع عودة ظهور طوابير البنزين وانقطاع الكهرباء بصورة حادة (تلك التي خفتت حديثها في العام الماضي مع ورود المساعدات البترولية العينية من بنزين وغاز والتي كانت جزءاً من حزمة الدعم السعودي الإماراتي لتحركات السيسي)، انتفت كل هذه الروايات التي تتحدث عن افتعالها. وظهر مدى جذريتها وارتباطها بعجز واقعي في الإنتاج الراهن للمواد البترولية، وخلل منظومة الدعم، وارتباط كل هذا باختلالات النموذج الاقتصادي المنتج للتفاوت.

علاج الاختلالات في المالية العامة أم تعديل النموذج الاقتصادي؟

لا سبيل لعزل حديثنا عن إصلاح منظومة الدعم من دون حديثٍ جدي وجذري عن مشكلة التفاوت الاقتصادي الكبرى، وتفكيك جذورها الهيكلية الكامنة في الاقتصاد المصري.

مالياً، نجد أن الدعم الموضوع في جانب المصروفات، يقابله نظام ضريبي بالغ السوء، بقاعدة ضيقة، وقواعد جباية غير عادلة، وغبن متأصل في توزيعه غير العادل لأعباء تمويل الدولة، أو في ضالة حصيلته الضريبية التي لا تُجمع بكفاءة، والتي تفتقر لآليات للحد من ظاهرة التهرب الضريبي التي تمارسها طبقة رجال الأعمال في مصر.

⁷ قبل وصول مرسي للحكم، ساد مناخ توتر مع حماس مع تنامي الاضطرابات في سيناء وتصاعد أعمال العنف من قبل الجماعات الإسلامية في المنطقة بين العريش ورفح، وجرى تداول عدة قصص عن مافيات الوقود الغزوية. انظر: عبد الحليم سالم، "مافيا التهريب إلى غزة وراء أزمة البنزين والغاز"، اليوم السابع، 12 نيسان/ إبريل 2012 (تمت مطالعته في 16 تموز/ يوليو 2014)، انظر:

<http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=651137>

وقد جرى استثمار هذه الحملة القديمة إعلامياً وربطها بوصول الإخوان المسلمين إلى الحكم، وجرى تصعيدها في أواخر أيام مرسي في الحكم.

من جهة أخرى، لا تتوافر منظومة للضمان الاجتماعي يمكن التعويل عليها في تقليل أثر القرارات القاسية المتعلقة برفع الدعم عن الفقراء. ويدفع هذا الأمر الكثيرين لانتقاد قرارات محلب بشأن إعادة هيكلة الدعم وإصلاح منظومته - مع أنها ضرورية - ولكن كان ينبغي لها ألا تأتي بهذه الطريقة، ووجب أن تسبقها سلسلة من الإجراءات الاقتصادية تكفل إنعاش أحوال الفقراء، خصوصاً في جانب الدخل والأجور بما يمكن أن يعوضهم في حال هددتهم التطورات السعرية، وبما يقيهم آثارها التضخمية. يعد تقليل فجوة الدخل بفرض حد أدنى وأقصى لها جزءاً من المسألة. وعلى الرغم من وضع حد أقصى للأجور، فإن مسألة الحد الأدنى ما زالت إشكالية، فلم تفرض منظومة عامة لإلزام الشركات والمؤسسات به (فقد فرض في القطاع الحكومي وحده)، كما لا يرتبط صعوداً أو هبوطاً بمعدلات التضخم، ما يعني أنّ أي زيادة تضخمية في الأسعار ستبتلع الجنيهاً التي أضيفت لدخول العاملين.

ولم يؤخذ في الحسبان، في خضم الاهتمام الحكومي بوضع برامج تقشفية، الحد من الإنفاق الحكومي الترفي (مثل وضع حدود للإنفاق على تجهيزات المباني ومكاتب كبار الموظفين، والحد من تعيين المستشارين، أو شراء السيارات، أو السفه في الإنفاق على نشاطات دعائية). كذلك لا توجد إستراتيجية لتعزيز تمويل الخدمات، عبر إعادة العدالة والكفاءة التوزيعية بين ميزانيات الخدمات العامة الأساسية، وميزانيات الهيئات الموصوفة بالسيادية التي لا نرى ميزانياتها تتقلص، بل هي تتضخم على نحو مخيف، بما يفضح الشكوى الحكومية من عدم توافر الموارد⁸.

وعموماً، فإنّ التشوّه العميق في بنية الاقتصاد المصري سيستمر؛ فما زال انتهاك حقوق العمال خصوصاً حقهم في الأجر العادل يتعاضم، في ظل غياب أي بنية جيدة لعلاقات عمل صحية، تمنع سوء توزيع عوائد الإنتاج.

هذا النكوص عن الحلول الجذرية والحقيقة لقضية التفاوت الاقتصادي يعكس النظرة القاصرة التي تغلب على الحكومة، والتي تدفعها صوب رفع الدعم، في وقت لا تندفع فيه بالوتيرة ذاتها صوب تعديل موازي ومكافئ لمنظومة الأجور وتحسين الدخل. وما زالت سياسات الاقتصاد الموروثة منذ مبارك تغفل دور

⁸ أليس غريباً أنه في الوقت الذي خفضت فيه الحكومة العجز بخمسين مليار جنيه عبر قرارات رفع الدعم، وتذرعتها بتوجيهها للصحة والتعليم والمعاشات، نجد أنّ ما يعادل ثلث هذا المبلغ قد أضيف إلى الميزانية العسكرية، الضخمة أصلاً، بينما تشير أرقام الميزانية إلى خفض فعلي في ميزانية دعم التأمين الصحي.

الأجر "العادل" كمحفز للاقتصاد، وترفض نماذج من الشراكة العمالية التي اتبعت في عدد من الدول التي المشابهة لأحوال مصر الاقتصادية (مثل الأرجنتين) والتي أدت إلى تحقيق نمو يكفل عدالة في التوزيع.

يعد تركيز السياسة المالية للدولة على حل مشكلات جانب النفقات، بتقليل ما يتلقاه الفقراء من دعم، مع استهداف معدلات نمو عالية، هو إهمال للتوزيع العادل لعوائد هذا النمو، وحق الفقير في خدمات الصحة والتعليم وتمتعه بأشكال الضمان الاجتماعي على اختلافها. وسيظل ذلك من الأسباب التي تؤدي إلى عدم ترجمة النمو إلى تحسن فعلي في مستوى معيشة الفقراء.

هل يعبر السيسي المأزق أم تواجهه انتفاضة خبز أخرى؟

تتوقف فرص نجاح السيسي وحكومة محلب في تمرير هذه الإجراءات القاسية على قدرة التحالف الاجتماعي المساند لهما على استيعاب الغضب الشعبي وامتصاص الصدمة، وتضييق الفجوة بين الأكثر فقرًا والأكثر غنى. ويمكن ذلك في وجود الجرأة على مواجهة نهم رجال الأعمال المتطلعين نحو مزيد من المزايا، والحد من الامتيازات التي يحصلون عليها، والدفع باستثمار عام في الخدمات الأساسية، من دون التعلل بمسائل المالية العامة المزمنة، والتعجيل في إجراء تعديلات جوهرية في منظومة الضرائب، لإعادة توزيع أعباء تمويل الدولة وحل أزمة ماليتها على نحو لا يجعل الفقير وحده من يسدها.

يعد خيار المواجهة إما مع الفقراء المنافحين عن حقهم في العيش أو مع رجال الأعمال ممن لا يرضون بالتنازلات ويسعون للإبقاء على وضعهم المتميز، حتميًا في حال تضاؤل فرص "مشروع مارشال" الخليجي الذي تعد به السعودية والإمارات دعمًا لنظام السيسي. إذ لا مجال للاستمرار في الضغط على الفقراء، ولا فرصة لأي تعويل على القهر وآلته، في ظل نذر موجة غضب شعبي جديد إلا بتقديم ما يوازي رشوة اجتماعية كبيرة للفقراء، واتخاذ قرارات صدامية ضد أصحاب الثروات.

إنّ أي سياسة تنموية في مصر ما بعد الثورة لا تضع مسألة مكافحة الفقر جذريًا في مقدمة أولوياتها هي سياسة محكوم عليها بالفشل على المدى الطويل (إن أفلتت من الهجوم الشعبي المباشر)؛ إذ لا سبيل لعلاجها إلا بالنمو العادل، فهو وحده ما يكفل تعزيز الاستقرار الاقتصادي وعبور الأزمة.

ثمة ضرورة للتنبية إلى أنّ معظم الحلول التي تطرح لقضية الفقر سواء من قبل الحكومة أو طبقة رجال الأعمال أو المؤسسات الدولية - وبعضها طرح في طيات قرار رفع الدعم عن المحروقات - تقوم على تحسين سبل "استهداف" الفقير ببرامج الدعم، لكنها لا تتطرق لضرورة تغيير نموذج النمو المشوه القائم الآن، والذي تفرضه رؤية نيو-ليبرالية جشعة. فهذا النموذج لن يفضي إلا إلى تعاظم الأزمة، واتساع فجوة التفاوت، ومن ثمّ إلى مزيد من الاضطراب الاجتماعي وعدم الاستقرار.

وطالما أنّ الحكومة المصرية ومؤسسات التمويل الدولية ستظل تتعامل مع مسائل مكافحة الفقر من خلال منظور يعتبرها "نتائج جانبية" تتحقق بذاتها نتاجاً لسياسات تشجيع النمو الاقتصادي وتوفير حوافز النمو، فسوف تظل تقدم حلولاً وإستراتيجيات وخططاً شديدة المحدودية لقضية الفقر. فتحفيز معدل النمو من دون تعزيز القنوات التي تضمن أن يكون هذا النمو عادلاً محققاً لعدالة جذرية في توزيع عوائده هو خيار بائس.

مصادر ذات أهمية في الموضوع

- نص قرار زيادة أسعار الوقود، انظر **المصري اليوم** نقلاً عن الجريدة الرسمية:
<http://www.almasryalyoum.com/news/details/476424>
- قدمت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية إسهامًا جيدًا في موضوع اختلال دعم المحروقات كصورة بارزة من صور الظلم الاجتماعي في مصر، وذلك بشكل تعليق على بند دعم الطاقة في الميزانية العامة، وأعدده الدكتور عمرو عدلي، الباحث في الاقتصاد السياسي، وتناول بيانات ما قبل الثورة، انظر:
http://www.eipr.org/sites/default/files/pressreleases/pdf/study_energysubsidies_ar_jan2012.pdf
- قدمت الدكتورة ريم عبد الحليم، أستاذة الاقتصاد، تعليقًا بالغ الأهمية بشأن قضية التفاوت ونموذج النمو النيو-ليبرالي الحالي، وهو الإطار الأشمل لأزمة ارتفاع الأسعار إثر رفع الدعم الجزئي عن المحروقات وزيادة الرسوم والضرائب على بعض السلع الأساسية في مصر، وقد أعدته في معرض الرد على تقرير للبنك الدولي، انظر:
http://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/growth_and_poverty_nexus-cps2.pdf
- مؤخرًا، وبمناسبة قرار رفع الدعم عن المحروقات، رُفعت دعوى لإلزام الحكومة برفع الدعم عن الطاقة الموجهة للمصانع وتوجد مذكرتها في:
http://www.eipr.org/sites/default/files/pressreleases/pdf/energy_.pdf
- وللتعرف على البعد العالمي للقضية، وكيف أنها مركزية في سياسات المنظمات الاقتصادية الدولية، انظر تصور صندوق النقد الدولي بشأن ضرورة رفع الدعم عن الوقود الأحفوري (محروقات بترولية وفحم):
<http://www.imf.org/external/arabic/np/fad/subsidies/pdf/notea.pdf>
- وثمة تقرير جيد أعدته **المصري اليوم** عن الموضوع وفيه العديد من البيانات المهمة، انظر:
<http://www.almasryalyoum.com/news/details/417087>
- من جانب التأييد يكتب أحمد السيد النجار، الخبير الاقتصادي اليساري المعروف ورئيس مجلس إدارة الأهرام كبرى مؤسسات الصحافة في مصر، معضدًا القرار:
<http://www.ahram.org.eg/NewsQ/304324.aspx>
- وللمفارقة فقد كتب النجار في الموضوع بتوجهٍ مغايرٍ قبل هذا بعام خلال حكم مرسي:
<http://www.ahram.org.eg/NewsQ/133211.aspx>

وللنجان نفسه دراسة مهمة عن هيكل دعم الطاقة في الميزانية، وهو خبير مهم في الموضوع الذي بات يأخذ منحى مسيساً أكثر.

- تقرير يذكّر بانتفاضة الخبز ويستخدم تعبير ثورة الجياح:

<http://www.almasyalyoum.com/news/details/282271>

- حوار مع وزير التخطيط يكشف جوانب مهمة من رؤية الحكومة:

<http://www.almasyalyoum.com/news/details/478186>